مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط اعلان برشلونه أنموذجا
اسم الكاتب: د. انور محمد فرج
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6893
تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 16:36 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الاوروبي تجاه الشرق الاوسط
اعلان برشلونة انموذجاً

الدكتور
انور محمد فرج(*)

مقدمة

يشير أحد الباحثين إلى أن العالم قد شهد في السنوات الأخيرة للقرن العشرين تبدلاً في التحالفات، من التحالفات السياسية إلى التحالفات الاقتصادية، حيث انكبّ الدبلوماسيون وصناع القرار السياسي على تكوين التكتلات الاقتصادية والتجارية، بينما احتل تكوين التكتلات السياسية والعسكرية مرتبة متأخرة من اهتمامات هؤلاء الساسة. فالإتحاد الأوروبي(*European Union*)، واتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (*NAFTA*)، والاتحاد الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (*APEC*)، ماهي إلاّ أمثلة لتلك التحالفات الاقتصادية الجديدة.(١)

من بين تلك المنظمات الإقليمية يمتاز الإتحاد الأوروبي ببنية مؤسسية قوية وتوزيع للمهام والسياسات، مما ساعده على البروز كقوة عالمية من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، وبشكل خاص في علاقاته مع الوحدات الدولية الأخرى، ويقوم الإتحاد الأوروبي بتأسيس علاقات شراكة مع الدول والمنظمات الأخرى، ومن بين تلك العلاقات المتميزة تأتي الشراكة الأورومتوسطية المعروفة بـ"إعلان برشلونة"، والتي أعلن عنها وتم تدشينها في (١٩٩٥) وتحتل مكانة بارزة في رسم علاقات الإتحاد الأوروبي مع جيرانه الجنوبيين القاطنين في السواحل الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط.

تدور مشكلة هذا البحث حول مجموعة من الأسئلة الفرعية، يمكن تلخيصها في الأتي:

١. مالأساس النظري الذي بني عليه الإتحاد الأوروبي؟ ومالفوارق والاختلافات التي تميزه عن غيره من المنظمات والهيئات الإقليمية الأخرى؟
٢. متى بدأت تجربة الوحدة الأوروبية؟ وما أهم المراحل والأحداث التي مرت بها هذه التجربة حتى وصلت إلى الإتحاد الذي يضم (٢٧) دولة ذات سيادة ومنظوين تحت هذه المنظمة فوق القومية؟
٣. ما أهم المؤسسات الفاعلة والأساسية التي تشكل الإتحاد الأوروبي؟ وما دور كل واحدة منها في رسم سياسات وصياغة قرارات الإتحاد الأوروبي تجاه الدول الأعضاء والعالم الخارجي؟
٤. ماذا نعني بالسياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي؟ كيف بدأت وتطورت؟ ما أهدافها ووسائلها وقنوات تنفيذها؟ وما أهم قضاياها على الصعيد العالمي والإقليمي؟
٥. مالمقصود بالشراكة الأورومتوسطية؟ ما أهم المحاور التي بنيت عليها؟
٦. ماذا قدمت هذه الشراكة للدول المشاركة فيها؟ ما أهم نجاحاتها؟ ومالانتقادات التي وجهت إليها؟

(*)مدرس العلاقات الدولية بقسم العلوم السياسية-كلية القانون والسياسة - جامعة السليمانية

(١) د. علي الحاج: سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ٢٠٠٥)، ص ٢٧٠-٢٧١.

تركز أهداف هذا البحث على الأجابة عن الأسئلة المطروحة في مشكلة البحث، وبشكل خاص ما يتعلق:

١. التعريف بالبنيان المؤسسي للإتحاد الأوروبي والأساس النظري الذي بني عليه.
٢. الوقوف على أهم المراحل التاريخية لتجربة الوحدة الأوروبية، ورصد الأحداث والمنجزات المتحققة.
٣. التعريف بالسياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي تجاه منطقة جنوب وشرق البحر المتوسط، والتركيز بشكل خاص على مشروع شراكة برشلونة التي بدأت قبل أكثر من عقد من الزمن.

الفصل الأول: الإتحاد الأوروبي كقوة عالمية

يرتكز التنظيم الدولي الإقليمي، كفكرة، على المنطق الذي يقول أن الحل الفعال للمشكلات ذات الطبيعة الإقليمية الخاصة، لا يوفره ولا يضمنه إلاّ دخول الدول التي تعنيها هذه المشاكل في ترتيبات إقليمية محددة، وبشرط أن يتوافر لها القدر الملائم من إمكانات العمل الدولي المشترك.[٢]

لكن ومن ناحية أخرى لايمكن تصور قيام وحدة أو محاولات الإندماج بين دول تختلف مع بعضها في مجالات كثيرة وفي مقدمتها الأنظمة السياسية التي تحكم هذه الدول، بدون ظهور العديد من الصعوبات والمعوقات التي تعترض هذا الطريق ويلبسه اليأس والشلل في مراحل معينة خلال التوجه نحو الإكتمال. ويمكن أن تكون هذه الصعوبات أو المعوقات خارجية أي تأتي من دول أخرى غير الموجودة في المسيرة، أو تكون صعوبات ومشاكل داخلية بين الدول نفسها.[٣]

اما تجربة الوحدة الأوروبية المستندة الى فكرة التنظيم الإقليمي فقد واجهت مشاكلاً ومعوقات عدة، ولكن تمكن الإتحاد الأوروبي من إنجاز كل ما تحقق حتى الآن بفضل بنية مؤسسية وتنظيمية جعلت منه نظاماً سياسياً وقانونياً له طابع خاص جداً. فالإتحاد الأوروبي هو فاعل دولي له سمات فريدة ويشكل، من ثم، نظاماً سياسياً وقانونياً يختلف عن كل أشكال النظم السياسية والقانونية المعروفة عن الفاعلين الدوليين.

فالإتحاد الأوروبي ليس بدولة، وإن كان نظامه السياسي والقانوني يتسم ببعض السمات والخصائص التي لاتوجد إلاّ في الدول الفدرالية والكونفدرالية، ولا هو بمنظمة دولية حكومية، عامة أو متخصصة، وإن كان نظامه السياسي والقانوني يتسم ببعض السمات والخصائص التي لاتوجد إلاّ في المنظمات الدولية الحكومية، ولا هو بالطبع منظمة دولية غير حكومية، لأنه كيان دولي حكومي نشأ باتفاق إرادي بين الدول والحكومات.[٤]

الأمر المثير للإنتباه أكثر من غيره، هو أن خارطة أوروبا أعيد رسمها للمرة الأولى، ليس بناء على أمزجة الدبلوماسيين أو بواسطة أسلحة القوات المحتلة، وإنما من خلال عملية ديمقراطية تحتاج إلى موافقة الشعوب في كل الدول والمراحل.[٥]

فهناك تمييز واضح لدى دول الإتحاد الأوروبي بين مستويات عدة للعلاقة مع الإتحاد، هذه المستويات هي[٦]:

---

[٢] د. إسماعيل صبري مقلد: الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥)، ص ٤٥٦.

[٣] إلياس طاهر محمد أمين: مستقبل العلاقة الإستراتيجية الأمريكية-الأوروبية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين، ٢٠٠٦، ص ٦٩.

[٤] د.حسن نافعة: الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٤)، ص ٣٦.

[٥] نك بتلر: الإتحاد الأكمل في المستقبل، مجلة "السياسة الخارجية Foreign Policy" النسخة العربية، تصدر عن دار الوطن في الكويت، ع/ يناير/فبراير ٢٠٠٣، ص٧٣.

دراسات دولية ـــــــ

دراسات دولية ـــــــ

دراسات دولية ـــــــ

دراسات دولية ـــــــ

٢٠٠٢	* إدخال (اليورو) كعملة نقدية. * بداية عمل مجلس الحكماء الأوروبي برئاسة فاليري جيسكار ديستان.
٢٠٠٣	* مجلس الحكماء يقدم مسودة "اتفاقية حول دستور أوروبا".
٢٠٠٤	* انضمام (بولندا، المجر، التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، استونيا، ليتوانيا، لاتفيا، قبرص ومالطا)
٢٠٠٧	* انضمام (رومانيا+بلغاريا) للاتحاد الأوروبي. (أوروبا ٢٧)

الجدول (١-١) يوضح أهم الوقائع والمراحل التاريخية التي شهدها الاتحاد في مسيرته التاريخية.

المبحث الثاني: منهج التكامل الدولي: الإطار النظري لقيام الإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: مفهوم التكامل والتكامل الدولي:

يقتبس "موريس دوفرجيه" من معجم "الالاند" معنى للتكامل بأنه "قيام ترابط متبادل أوثق بين الأجزاء التي يتألف منها كائن حي أو بين الأعضاء التي يتألف منها مجتمع". فالتكامل إذن عملية توحد للمجتمع وتميل إلى جعله "مدينة" منسجمة قائمة على نظام يحس أعضاء المجتمع أنه نظام حقا. فالتكامل لا يفترض زوال التنازع فحسب، بل نمو التضامن أيضا.[٢١]

أما " جوزيف س. ناي *Joseph S. Nye*" فإنه يتعامل مع التكامل على أساس أنه مفهوم مركب يعكس وجود ثلاثة عناصر رئيسة هي: التكامل السياسي، التكامل الاقتصادي والتكامل الاجتماعي. ويتكون التكامل السياسي بدوره من أربعة أركان، وهي تتعلق بالمؤسسات، السياسات، الاتجاهات والأمن الجماعي.[٢٢]

إن التكامل يطرح التعاون ويستهدف تحقيق الأمن والسلم والمصلحة المشتركة. إذن أقترح التكامل كظاهرة علاج في العلاقات ما بين الدول، وذلك للإنتقال بمجموعة من الدول، التي ترغب في التكامل، إلى مستوى أرقى من التنظيم وتوزيع الوظائف والتعاون والتقدم. لذلك غالباً ما يشار إلى التكامل بوصفه آلية لحل النزاعات أو التخفيف منها.[٢٣]

على صعيد العلاقات الدولية ارتبط تطبيق التكامل بظاهرة أخرى هي الظاهرة الإقليمية، فالعلاقة بين الإقليمية والإقليم توازي العلاقة بين القوم والقومية. فهي مجموعة مركبة من المواقف والولاءات والأفكار التي تركز أذهان الأفراد والجماعات على ما يرون أنه "إقليمهم". ولابد من القول إن زعماء الدول، في تسيير سياستهم الخارجية، كثيراً ما يعالجون بيئتهم الخارجية وهم ينظرون من خلال عدسات "إقليمية". وفيما يخص مجال قضايا السياسات العسكرية-الأمنية وسياسات (الثروة/الرفاه) كثيراً ما يتصور حل المشاكل من منطلقات الحلول الإقليمية. فالإتفاقات الإقليمية مثل التحالفات وسياسات التوافق والأسواق المشتركة ومجالات التجارة الحرة هي استجابات مؤسسية أنموذجية.[٢٤]

ولا تعد الإقليمية والتكامل مجرد وسائل نفعية للتوفيق بين مصالح الدول والتغلب على المآزق الأمنية المحلية أو الدفاع عن الهويات والممارسات المحلية ضد التحديات العالمية. بل إن التكامل هو بمثابة استيعاب للصلاحيات والسلطات المستقلة للدول الأعضاء وإدماجها ضمن نطاق جغرافي محدد، في وحدة فوق قومية أكبر وأقوى. من هنا تتطلع نظرية التكامل إلى إيجاد دول

---

[٢١] موريس دوفرجيه: مدخل إلى علم السياسة، ترجمة: د. سامي الدروبي (دمشق: دار دمشق، د.ت)، ص ٢٢١.
[٢٢] د. مصطفى عبد الله خشيم: موسوعة علم العلاقات الدولية (ليبيا: الدار الجماهيرية، ١٩٩٦)، ص ٧٣.
[٢٣] د. عبد القادر بوعشة: التكامل والتنازع في العلاقات الدولية: دراسة المفاهيم والنظريات (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٩)، ص ١٦٧.
[٢٤] غراهام إيفانز وجيفري نوينهام: قاموس بنغوين للعلاقات الدولية (دبي: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص ٦٤٨.

دراسات دولية ـــــــ

ولهذا فإنها غالبا ما تختص بالاندماج الجزئي أو الوظيفي. وأحيانا ما يؤدي هذا الاندماج الوظيفي خطوة بخطوة إلى الاندماج الكامل.[٣١]

ومن هنا برزت الوظيفية الجديدة وركزت فضلاً عن الجوانب الفنية والوظيفية على دور القوى السياسية، في الانتقال من التكامل الوظيفي إلى التكامل السياسي. وتفترض أن نجاح عملية التعاون الفني والوظيفي في بعض القطاعات يؤدي إلى إشراك القوى السياسية في عملية التكامل عبر اقتناعها بالفوائد المترتبة على عملية التكامل، مما يؤدي إلى تشجيعها ودفع عملية التكامل إلى مستويات أكثر تقدما.[٣٢]

من جانبه يرى "إرنست هاس *Ernest Hass*" بأن التكامل هو العملية التي تتضمن انتقال الولاء لمركز دولي جديد تكون لمؤسساته سلطات عبر وطنية تتجاوز حدود الدول الأعضاء. ويعتقد أن السلطات عبر الوطنية ضرورية لنجاح التعاون الاقتصادي وأن قيمتها تتجاوز الالتزام السياسي. وقد ارتكز "هاس" على عامل الانتشار عادا أن النجاح في أحد أبعاد التعاون الاقتصادي سيعزز مصالح النخب السياسية والمؤسسات الحكومية في الانطلاق إلى أبعاد تعاون جديدة وهكذا تتحقق عملية التكامل.[٣٣]

ويحدد "إرنست هاس" شروطا للوظيفية الجديدة، بحيث تؤدي برامج التعاضد الدولي إلى تعظيم الرفاهية والتكامل معا، لخصها في الآتي:[٣٤]

- أن تكون محددة وظيفيا، أي أن يكون لمهامها مغزى اقتصادي للدول المعنية.
- أن تكون لممثلي الدول فيها ثقل في عملية اتخاذ القرار في أوطانهم.
- أن تكون الدول أو المجموعات الممثلة في المنظمات الدولية متجانسة حضاريا.
- يتوجب حدوث تفاهم بين النخب الرسمية والأهلية، المتشابهة المصالح عبر الحدود.

من هنا فإن الفارق بين الوظيفية والوظيفية الجديدة، تتركز في أن الأولى تضعف من السيادة الموجودة من خلال توزيعها على منظمات دولية متعددة، أما الثانية فتعمل على تفويض السيادة لمصلحة هيئة جديدة عبر وطنية. وبينما ابتعدت الوظيفية عن الإقليمية فإن الوظيفية الجديدة تتجه نحو إقليم أوسع على أساس أقرب إلى الفدرالية. إن الوظيفية الجديدة تعتمد استراتيجية التدرج التي يمكن أن تتحقق مرحليا من خلال مؤسسات دولية عبر قومية ذات صلاحيات محددة ولكن قراراتها لها المفعول المباشر.[٣٥]

المطلب الثالث: الإتحاد الأوروبي وتجربة التكامل الاقتصادي:

يعد "تنبرجن *Tinbergen*" أن التكامل الاقتصادي بناء للشكل الاقتصادي الأكثر صلابة، بحيث تزول فيه العوائق والقيود كافة "المفتعلة" في أثناء عملية التنفيذ، وبحيث يمكن الحصول على المؤسسات الخاصة بالتنسيق والتوحيد. أي يفترض التعريف وجود عنصرين للتكامل. العنصر

---

(٣١) كارل دويتش: تحليل العلاقات الدولية، ترجمة: شعبان محمد (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٣)، ص ٢٦٩.

(٣٢) محمد فايز فرحات: الإقليمية الجديدة وتطبيقاتها، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٣٣) د. ريمون حداد: العلاقات الدولية (بيروت: دار الحقيقة، ٢٠٠٠)، ص ٢٠٧.

(٣٤) محمد محمود إمام: التكامل الاقتصادي: الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي، في: طاهر حمدي كنعان وإبراهيم سعد الدين (محرران): الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي: مقاربة نظرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠) ص ٢٢٨.

(٣٥) د. ريمون حداد: العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

السلبي؛ إزالة القيود التجارية كالتعرفة الجمركية والقيود الإدارية والرقابية، والعنصر الإيجابي؛ عملية التنسيق الهادفة إلى الحصول على الحد الأقصى للإنتاج في البلدان المتكاملة.[٣٦]

تبدأ عملية التكامل غالبا حول منطقة النواة التي تتكون من وحدة أو عدد قليل من الوحدات السياسية الأقوى والأكثر تطورا. وفي الحكومات أو الصفوة السياسية لمناطق النواة هذه يوجد قائد نشيط أو موحد للنظام السياسي المتكامل الناشئ.[٣٧]

يمكن تلخيص أهم المتطلبات الأساسية التي يستلزمها تحقيق التكامل الدولي:

١. التماثل الاجتماعي *Social Assimilation*.
٢. التشارك في القيم *Value Sharing*.
٣. المنافع المتبادلة *Mutual Benefits*.
٤. علاقات تاريخية ودية *A History of Frequent Pacific Transactions*.
٥. المؤثرات الخارجية *External Influences*.

وثمة شرط مهم ينبغي إدراجه على الفور وهو يجب أن تكون عملية (الإندماج/التكامل) طوعية وبتوافق الآراء. أما الإندماج أو التكامل الذي يجري بالقوة والقسر فهو إمبريالية.[٣٨]

فتعزيز الاقليمية لايحتاج فقط إلى التقارب الجغرافي وازدياد الترابط الاقتصادي. فثمة عوامل أخرى لاتقل أهمية في دعم التطوير المحتمل لعمليات حل المشاكل الاقليمية. فالتجارب التاريخية، وتوزيع القوة والثروة ضمن وخارج التجمع، والتقاليد الثقافية والاجتماعية والاثنية، والأفضليات الآيديولوجية أو السياسية يمكن أن تكون لها أهمية مركزية لفهم السبب والكيفية اللذين يجعلان الفاعلين يدركون أن الحلول الإقليمية مستصوبة.[٣٩]

بناء على ما سبق لا تخرج الصور الرئيسة التي تتمثل عليها عمليات التكامل الدولي عن الآتي:[٤٠]

١. التكامل الاقتصادي: ويكون بإقامة الأسواق الاقتصادية المشتركة بهدف تعزيز الطاقات الاقتصادية المتاحة لدى الدول الاطراف في هذه العملية التكاملية.
٢. التكامل الاجتماعي: والمقصود به عملية نقل الولاءات القومية إلى مجتمع سياسي أكبر من الدولة، وتنمية الاتجاهات فوق القومية أو ما يسمى بالوعي فوق القومي.
٣. التكامل السياسي: ويعني إدماج بعض المؤسسات السياسية ونقل السيادة على السياسة الخارجية إلى أجهزة دولية مشتركة، والتكامل السياسي لا يهدف إلى إلغاء الحكومات الوطنية ولكنه يقتصر على نقل سلطاتها في بعض الحالات.
٤. التكامل الأمني: وهو على الرغم من أنه قد ينبع من نظم المحالفات القائمة، إلا أنه في حقيقة الأمر يعني أكثر من عضوية تحالف. وهو غالبا ما ينبثق في المرحلة اللاحقة على تحقيق التكامل السياسي.

وإذا عدنا إلى تجربة التكامل الأوروبي فإنها تتمتع بثلاث خصائص، تميزها عن غيرها، وهي:[٤١]

١. ملائمة المنهج المستخدم.

---

(٣٦) د. سمير التنير: التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٨) ص١٨.
(٣٧) كارل دويتش: تحليل العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٢٦٧.
(٣٨) غراهام إيفانز وجيفري نوينهام: قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ، مرجع سابق ، ص ٣٤٥.
(٣٩) فيونا بتلر: الإقليمية والتكامل، مرجع سابق ، ص ٨٥٣.
(٤٠) د. إسماعيل صبري مقلد: نظريات السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ٢٨٨-٢٨٩.
(٤١) د. حسن نافعة: الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً ، مرجع سابق ، ص ٧٢.

دراسات دولية ـــــــ

دراسات دولية ـــــــ

دراسات دولية ـــــــ

ولكن ابتداء من (١٩٧٩) فإنهم ينتخبون بشكل مباشر من شعوبهم. ولعل من ابتكارات التكاملية التي أدخلها البرلمان الأوروبي هو أن الأعضاء لا يمثلون دولهم بالضرورة، ولكنهم يمثلون اتجاهات سياسية مثل الاتجاه المسيحي الديمقراطي، الاتجاه الاشتراكي والاتجاه الليبرالي.[٥٦]

يتكون البرلمان بموجب معاهدة نيس من (٧٣٢) مقعدا موزعة على الدول الأعضاء بشكل يتناسب مع عدد سكانها. يفرض عدد المقاعد المحدد لكل دولة على النواب من الدول المختلفة التجمع ضمن تيارات بحسب انتماءاتهم السياسية الحزبية. يتم التصويت على وفق مبدأ الأغلبية. يحدد البرلمان الأوروبي نظامه الداخلي بنفسه، وبحرية تامة، ويختار في منتصف كل دورة انتخابية، أي كل سنتين ونصف، رئيساً و(١٤) نائباً للرئيس، فضلاً عن خمسة مراقبين ماليين، كما يحدد ويشكل اللجان البرلمانية، الدائمة والمؤقتة، وكذا لجان التحقيق. ويضع النظام الخاص بتحديد عدد المجموعات البرلمانية وطريقة تشكيلها، وهو نظام يتوقف بطبيعة الحال على نتائج الانتخابات في كل مرة وكما تفرزه من تشكيلات الأحزاب الفائزة.[٥٧]

البرلمان الأوروبي هو المؤسسة الوحيدة التابعة للاتحاد الأوروبي التي تجتمع وتجرى مناقشاتها علنيا. ولا يجلس النواب في قاعة البرلمان وفقا لتقسيم وفود الدول، وإنما في مجموعات مقسمين وفقا لانتماءاتهم السياسية الحزبية. يوجد الآن سبع هيئات برلمانية وبعض الأعضاء المستقلين. وللبرلمان رئيس يتولى شأنه. للبرلمان الأوروبي ثلاثة مقرات في كل من (ستراسبورغ وبروكسل ولوكسمبورغ).[٥٨]

يملك البرلمان الأوروبي بعض الصلاحيات التشريعية ويعد الجهاز الرقابي والإستشاري في الإتحاد الأوروبي. يراقب عمل المفوضية الأوروبية و يوافق على أعضائها، يشارك بوضع القوانين، يصادق على الإتفاقات الدولية و على انضمام أعضاء جدد. كما يملك صلاحيات واسعة في مايتعلق بالميزانية المشتركة للإتحاد الأوروبي.[٥٩] وفضلاً عن ذلك:

١. يسن البرلمان معاً مع المجلس القوانين المقترحة من المفوضية.
٢. يكوّن البرلمان مع المجلس هيئة الميزانية. ويتم تقرير الميزانية في شهر ديسمبر من كل عام وتصبح سارية المفعول من تاريخ توقيع رئيس البرلمان عليها.
٣. يقوم البرلمان الأوروبي بممارسة الإشراف السياسي على جميع أنشطة الاتحاد الأوروبي. ويمكن للبرلمان أن يستعين لهذا الغرض ببعض اللجان غير الدائمة لتقصي الحقائق.

المطلب الثالث: المفوضية الأوروبية *European Commission*

أعضاء المفوضية الأوروبية رجال ونساء لهم مناصبهم الرفيعة في بلادهم. وتهتم ومقرها بروكسل بمصالح الإتحاد الأوروبي ككل، مما يفرض على المفوضين الإلتزام بذلك بغض النظر عن جنسيتهم و الدول التي ينتمون إليها. وهي تمثل الذراع التنفيذي للإتحاد الأوروبي، وتتكون من رئيس يتم اختياره من جانب الدول الأعضاء ومفوضون من الدول الأعضاء الذين هم من كبار المسؤولين السياسيين، وهم مسؤولون عن مجالات سياسة الإتحاد الأوروبي كافة، وتتمتع المفوضية باستقلالية تامة اذ تمثل مصالح الإتحاد الأوروبي بصرف النظر عن جنسيات أعضائها.[٦٠]

تمتد مدة عمل المفوضية الأوروبية إلى خمسة أعوام وهو ما يتطابق مع الدورة التشريعية للبرلمان الأوروبي ولكن بفارق ستة أشهر. ويشترك رئيس المفوضية الأوروبية مع رؤساء الدول

---

[٥٦] د. محمد السيد سليم: تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص ٦٣٧.
[٥٧] د. حسن نافعة: الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً ، مرجع سابق ، ص ٢١١.
[٥٨] مأخوذة من موقع وزارة الخارجية الألمانية ، المركز الإعلامي الألماني، مرجع سابق.
[٥٩] الإتحاد الأوروبي، مأخوذة من موقع "ويكبيديا الموسوعة الحرة" ، مرجع سابق.
[٦٠] هشام عفيفي: الإتحاد الأوروبي ، مرجع سابق، ص ٣١-٣٢.

دراسات دولية ـــــــ

دراسات دولية ـــــــ

كثيرة، ومحدودية نتائجها التي أقرت مبادئ عامة حول أهمية تنسيق هذه السياسات فيما بين الدول الأعضاء دون إحداث تغيير حقيقي وعملي في المعطيات الواقعية لصنعها. ويمكن رد هذا التعثر وهذه المحدودية إلى عاملين أساسيين: **أولهما**، هيمنة اعتبارات الصراع ثنائي القطبية على السياسات الخارجية للدول الأوروبية...أما **ثانيهما**، فهو التمايز في رؤى الدول الأوروبية الأعضاء في المسيرة التكاملية للعالم الخارجي، وإدراكها لسبل تحقيق مصالحها في إطاره.[٧٢]

فيما يتعلق بالعامل الأول يقول وزير الخارجية الفرنسي الأسبق "هوبرت فدرين" فإن الإتحاد الأوروبي بحاجة ماسة إلى تحديد هويته السياسية والإقليمية، ذلك إن الأوروبيين لا يعرفون بدقة هل يشكلون رافداً من تجمع أمريكي-غربي، أو لهم حضارة أوروبية خاصة، وهذا التذبذب هو العائق الأساسي أمام بروز قوة أوروبية حقيقية لها وسائلها الدفاعية المميزة وسياستها الخارجية المستقلة. [٧٣]

أما بخصوص العامل الثاني ووفقاً لدراسة (والتر كارلسنيس) فإن إصرار كل دولة أوروبية على حماية سيادتها القومية يؤثر في سياسة كل منها، الأمر الذي يسبب وجود العديد من التوجهات داخل مؤسسات صنع السياسة الخارجية.[٧٤] تأثير هذا العامل يمتد إلى مرحلة مابعد الحرب الباردة وحتى إلى مابعد تأسيس الاتحاد الأوروبي، وذلك لأن الإتحاد الأوروبي ليس منظمة فوق قومية يتلاشى فيها دور الدول الأعضاء لصالح المؤسسات فوق القومية، بل مازالت الدولة هي الوحدة الأساسية التي يتألف منها الإتحاد الأوروبي، وأن حكوماتها هي الفاعل الرئيس إلى جانب مؤسسات الإتحاد، في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي، ومن ثم فإن لكل دولة داخل الإتحاد مصالحاً قومية تسعى إلى تحقيقها من خلال السياسات الخارجية التي تصدر عنه. لذلك، فإن السياسات الخارجية التي تصدر عن الإتحاد الأوروبي هي في النهاية حصيلة تفاعل بين مختلف الدول الأعضاء.[٧٥]

ومع انتهاء الحرب الباردة فقد واجهت أوروبا ثلاثة خيارات: **أولها**، بناء سياسة خارجية وأمنية مشتركة ومستقلة بشكل كامل. و**ثانيها**، تدعيم الذراع الأوروبي في إطار "الناتو *NATO*" من خلال تعديل أبنيته وغاياته وأسلوب صنع القرار داخله. أما **ثالثها**، وهو المنهج الذي اتبعه الأوروبيون، فهو توفير قدرات ذاتية وفاعلة للإتحاد الأوروبي في ميدان السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في إطار الإرتباط بأبنية الناتو بعد تعديلها.[٧٦]

٢:١: الأهداف المرسومة للسياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي:

اذا بحثنا عن تطور هذا المنهج المتبع نجد أن مصطلح "السياسة الخارجية والدفاع المشترك" لم تظهر في الأدبيات الرسمية للجماعة الأوروبية، إلاّ بعد إبرام معاهدة "ماستريخت" المنشأة للإتحاد الأوروبي. وطبقاً للمادة (١١) من اتفاقية "ماستريخت" فإن السياسة الخارجية والامنية المشتركة للإتحاد الأوروبي تهدف الى:[٧٧]

١. العمل على حماية القيم المشتركة والمصالح الأساسية للإتحاد الأوروبي.
٢. ضمان أمن الإتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

---

[٧٢] **مالك عوني: السياسة الخارجية والأمنية المشتركة:آفاق التكامل الأوروبي الجديدة' مجلة "السياسة الدولية"، القاهرة، مركز الأهرام ، ع/ ١٤٢، السنة/ ٣٦، أكتوبر/ ٢٠٠٠، ص ٩٠.**

[٧٣] **د. السيد ولد أباه: عالم مابعد ١١سبتمبر ٢٠٠١-الاشكالية الفكرية والاستراتيجية، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤)، ص٥٦.**

[٧٤] **د. محمد سعد أبو عامود: البناء المؤسسي للإتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص ٧٦.**

[٧٥] **د. علي الحاج: سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص ٢٧٠-٢٧١.**

[٧٦] **مالك عوني: السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، مرجع سابق، ص ٩٤.**

[٧٧] **هشام عفيفي: الإتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص٢٤- ٢٥.**

٣. الإسهام في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.
٤. المساهمة في تطوير التعاون الدولي، وفي تحقيق التنمية.
٥. دعم الديمقراطية ودولة القانون وكفالة احترام حقوق الإنسان.

وتم تفصيل هذه الأسس في معاهدة "أمستردام"، التي دخلت حيز التنفيذ إعتباراً من (مايو / ١٩٩٩). وأدت هذه المعاهدة إلى تحسين عملية إتخاذ القرارات في كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمن المشتركة. وأدت إلى إستراتيجيات مشتركة في مجالات العمل التي تلتقي فيها مصالح الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.[٧٨]

٣:١: مستويات العمل المحددة للسياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي:

في ظل المرحلة الراهنة من مراحل تطور عملية التكامل والإندماج الأوروبي، يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات مختلفة لصنع وتنفيذ السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي:[٧٩]

الأول: يتعلق بالمجالات التي يمارس الإتحاد الأوروبي بشأنها "سياسة خارجية موحدة" يديرها منفرداً نيابة عن جميع الدول الأعضاء ولحسابهم، ومن خلال مؤسسات مشتركة تحل محل الدول وتمثلها على الصعيد الدبلوماسي الخارجي. وتشمل تلك المجالات في الوقت الراهن الأمور ذات الصلة بالتجارة الدولية والصيد البحري.

الثاني: يتعلق بالمجالات التي يمارس الإتحاد الأوروبي بشأنها "سياسة خارجية مشتركة" يديرها بالتعاون مع الدول الأعضاء وبالتنسيق بينها ولا تتخلى الدول عن صلاحياتها بالكامل في هذه المجالات، لتعهد بها للإتحاد كي يديرها هو منفرداً باسمها ولحسابها، لكنها إما أن تتقاسم معه هذه الصلاحيات، أو تحتفظ بها لنفسها مع الإلتزام بضوابط وقيود تحددها المؤسسات التكاملية. وتشمل هذه المجالات أموراً كثيرة يتسع نطاقها باستمرار حتى أصبحت تغطي في الوقت الراهن معضم مجالات السياسة الخارجية والأمن.

الثالث: يتعلق بالمجالات التي يترك أمر إدارتها بالكامل للدول الأعضاء دونما تدخل من جانب الإتحاد الأوروبي. ومن البديهي أن يضيق نطاق هذه المجالات ويتآكل على نحو مطرد مع اتساع نطاق المجالات التي يشملها المستويان الأول والثاني. وتجدر الإشارة إلى أن الإتحاد الأوروبي أصبح يدير شبكة من العلاقات المؤسسية مع دول العالم لم تكف عن الاتساع حتى أصبحت تشمل الآن معظم، إن لم يكن جميع، دول العالم والمنظمات الدولية والإقليمية.

من أجل تحقيق الأهداف المذكورة للسياسة الخارجية الأوروبية في معاهدة "ماستريخت"، يعمل الإتحاد الأوروبي على المستويين الأول والثاني، أي إما "موقفاً موحداً" أو "عملاً مشتركاً" يكون ملزماً للدول الأعضاء كافة، في تناول العلاقات الخارجية والمشكلات التي يكون للدول الأعضاء مصالح مشتركة فيها، بما يضمن وحدة سياسات ومواقف الدول الأعضاء وخاصة في المنظمات الدولية التي لا تشترك في عضويتها كل الدول الأعضاء، مثل: مجلس الأمن.[٨٠]

---

[٧٨] **الاتحاد الأوروبي لاعب دولي - الدفاع والأمن نحافظ على السلام" مأخوذ من موقع (بعثة المفوضية الأوروبية إلى دولة إسرائيل)،**
http://www.eu-del.org.il/arabic/content/eu-global-player/6.asp

[٧٩] **د. حسن نافعة: الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً ، مرجع سابق، ص ٤٨.**

[٨٠] **هشام عفيفي: الإتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص٢٤.**

ويشير تعزيز الترتيبات المؤسساتية من أجل سياسة خارجية وأمنية مشتركة إلى أن الإتحاد الأوروبي يعطي الأولوية لتبني سياسة مشتركة إن لم يستطع تبني سياسة موحدة.[٨١] ويجب التذكير هنا بأن هذه الدراسة تدخل ضمن السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي.

١:٤: المجالات المشتركة للسياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي:

تأخذ السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي صورا أو أشكالاً عدة أهمها ثلاثة: الاستراتيجيات المشتركة، والعمليات المشتركة والمواقف المشتركة.[٨٢]

١. الاستراتيجيات المشتركة *Common Strategies*: تعكس وجود أرضية مشتركة بين الدول الأعضاء تصلح لتكوين رؤية واضحة ومحددة المعالم لعلاقة استراتيجية يراد لها أن تربط بين الإتحاد الأوروبي وبين دولة أو مجموعة من الدول تحتل مكانة خاصة على قائمة أولوياته لأسباب تتعلق بمصالح سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو غيرها، مثل: الاستراتيجية المشتركة مع روسيا والاستراتيجية المشتركة مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط.
٢. العمليات المشتركة *Common Actions*: هي عمليات ميدانية قد يضطر الإتحاد الأوروبي أو يطلب منه القيام به بمفرده أو بالتعاون مع دول ومنظمات أو تجمعات دولية أخرى في أوقات الأزمات أو الكوارث الطبيعية. وقد تأخذ هذه العمليات شكل تقديم الاغاثة الانسانية أو المشاركة في قوات حفظ السلام أو المشاركة في الاشراف على الانتخابات وغيرها.
٣. المواقف المشتركة *Common Positions*: هي مواقف تعكس وجهة نظر الإتحاد الأوروبي ورؤيته لقضايا دولية يرى أن من واجبه أن يحدد موقفاً بشأنها. وقد تصدر هذه المواقف على شكل بيان مشترك يصدر عن القمة أو عن مجلس الوزراء أو عن الممثل الأعلى للسياسة الخارجية، أو يعكسه إعلان موقف أو تصويت مشترك داخل المنظمات الدولية أو الإقليمية المعنية.

١:٥: المؤسسات الفاعلة للسياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي:

وصاحب تطور السياسة الخارجية للاتحاد نمو هياكل مؤسسية جديدة، فيما يسمى بـ (بركسلة) السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبى - نسبة إلى بروكسل عاصمة بلجيكا -، ففى أكتوبر عام ١٩٩٩ قام الاتحاد الأوروبى بتعيين "خافيير سولانا" كأول مندوب يمثل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد، فضلاً عن تأسيس اللجنة السياسية والأمنية الأوروبية فى بروكسل كهيكل جديد تابع للاتحاد ويتكون من سفراء الدول الأعضاء فى الاتحاد الذين أخذوا على عاتقهم مسؤولية تشكيل سياسات مشتركة فيما بينهم.[٨٣]

فضلاً عن ذلك تم إنشاء "لجنة عسكرية أوروبية *EMC*" وهى أعلى كيان عسكرى للاتحاد الأوروبي، وتتمثل وظيفتها فى تقديم النصيحة العسكرية والتوصيات إلى المجلس الأوروبي هذا بجانب التوجيه العسكرى للـ"مجموعة العسكرية الأوروبية *EMS*" والتى يتمثل دورها فى إعطاء الخبرة العسكرية لدعم السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي. فضلاً عن ذلك وافق المجلس الأوروبي فى قمته فى هلسنكى فى ديسمبر ١٩٩٩ والتى تم خلالها تدشين هذا الإطار

---

[٨١] **جيفري ستيرن: تركيبة المجتمع الدولي: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية (الامارات: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص٣٣٤.**

[٨٢] **د. حسن نافعة: الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً ، مرجع سابق، ص ٤٥١-٤٥٢.**

[٨٣] **ليسلي س. ليبل: السياسة الدفاعية للاتحاد الأوروبى .. المنظور الأمريكى، ترجمة: ياسمين الفيومي، دورية "قراءات إستراتيجية" القاهرة: مركز الأهرام،**

http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/Read0.htm

دراسات دولية ـــــــ

التحديات الناشئة من عالم معولم، والبناء على فرص جديدة لتعزيز الديمقراطية في أوروبا وما ورائها.[٨٩] وأفضل أسلوب لتلطيف التهديدات هو الحوار والإرتباط أولاً. ويصبح الردع والإحتواء مناسبين فقط إذا فشل كل شئ آخر. وبشكل رئيس ينبغي أن تهدف السياسة الخارجية إلى بناء أنظمة دولية، وصياغة أعراف مشتركة، والتفاوض على معاهدات دولية ملزمة وكل ذلك كأساس لتعاون موسع. وينبع جزء من الإيمان بالحلول التعددية من الإعتقاد بأن كثيراً من التحديات العالمية، مثل: (الإحترار العالمي *Global warming*، والهجرة، ووقف انتشار الأسلحة، والتدخل في الدول الفاشلة) ليست قابلة لحلول أحادية الجانب، وحتى ولو اضطلع بها بلد مثل الولايات المتحدة، فالتصرف الأحادي الجانب عندهم محكوم عليه بالفشل.[٩٠]

وبحسب رأي بعض الباحثين إن أوروبا تساهم في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية أكثر من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، بل وتقوم بذلك بشكل أكثر تألقاً. فالولايات المتحدة تنظر إلى القوة بمنظور عسكري وهي بذلك تخلط بين الحضور المادي والنفوذ. وبخلاف ذلك يعد الإتحاد الأوروبي أكبر مانح للمساعدات التي تمنح للدول الفقيرة، وتقدر قيمة مساعداتها ضعف ما تمنحه الولايات المتحدة. وأكثر من ذلك، يعد الإتحاد الأوروبي أكبر مستورد للسلع الزراعية من الدول النامية، موسعاً بذلك من مجال نفوذه في المناطق غير المستقرة، وباستخدامه موارد القوة بشكلها المرن (النفوذ الاقتصادي والثقافي) خفت لديه الحاجة لاستخدام القوة القهرية.[٩١]

من جهة أخرى، وتأييداً لتلك الرؤية فإن الدور الإنساني للاتحاد الأوروبي أحرز تطوراً كبيرًا، وبات يشكل حالياً، جانباً مهماً من سياساته الخارجية. ويتم تنسيق وتنظيم هذا النشاط من قبل وزارة المساعدات الإنسانية في الاتحاد الأوروبي(*ECHO*) ، التي تتولى تقديم المساعدات الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة. وتعد وزارة المساعدات الإنسانية (*ECHO*) حالياً، أكبر متبرع في العالم للمساعدات الإنسانية. ويتم توزيع المساعدات الانسانية التي تقدمها وزارة المساعدات الإنسانية في الاتحاد الأوروبي (*ECHO*) بالتعاون مع الشركاء المتمثلين بوكالات تابعة للأمم المتحدة، وأكثر من (١٧٠) منظمة غير حكومية، مثل أوكسفام (*Oxfam*) وأطباء بلا حدود، وهيئات دولية أخرى. لقد وقعت الوزارة، منذ العام (١٩٩٢) على أكثر من (٧٠٠٠) اتفاق للمساعدات الفردية، بلغ حجمها المالي ما يقارب (٥) مليارات يورو، وذلك لتمويل المساعدات الإنسانية في أكثر من (٨٥) بلداً. إن المساعدات لا تنطوي على أي شكل من أشكال التمييز وهي معدة للأشخاص الذين يعيشون ضائقة، بصرف النظر عن عنصرهم أو جنسهم أو دياناتهم أو ميولهم السياسية. ويمكن للمساعدات الانسانية أن تتضمن تجهيزات ضرورية كالغذاء والأجهزة الطبية والأدوية، والخدمات الطبية وفرق تنقية المياه والدعم اللوجستيكي.[٩٢]

أصبحت أوروبا مثل علامة تجارية تفرض نفسها تدريجياً، فمواقفها من قضايا كالاستدامة البيئية، والقانون الدولي، والتنمية الاقتصادية، والرفاه الاجتماعي، أكثر استساغة لدى ألاطراف

---

[٨٩] آيفو هـ. دالدر: هل تتجه الولايات المتحدة وأوروبا إلى الطلاق؟ ترجمة: د. محمد توفيق البجيرمي، مجلة "الثقافة العالمية" الكويت، العدد/ ١١٤، سبتمبر ٢٠٠٢، ص ٧٩.

[٩٠] المصدر نفسه، ص ٨٢.

[٩١] باراق كانا: القوة العظمى المتأنقة، ترجمة: عادل زقاغ، مجلة "Foreign Policy"، عدد تموز- آب/ ٢٠٠٤، من موقع "عادل زقاغ"، http://www.geocities.com/adelzeggagh/.html

[٩٢] الاتحاد الأوروبي لاعب دولي: العلاقات الخارجية إلتزام عالمي، مرجع سابق.

دراسات دولية ـــــــ

دراسات دولية ـــــــ

من أجل تحقيق هذه الأهداف، وافق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية تعتمد على:

أ. التأسيس التدريجي لمنطقة تجارة حرة بحلول عام (٢٠١٠).
ب. تنفيذ تعاون وتحول اقتصادي ملائمين في المجالات المعنية.
ج. زيادة ضخمة للمعونة المالية من الإتحاد الأوروبي إلى الشراكة.

من جهة أخرى، ومن أجل دفع الشراكة الاقتصادية قدماً، أنشأ الاتحاد الأوروبي برنامجاً (MEDA) لدعم تعاونه مع الدول المتوسطية الشركاء للاتحاد. وقد استمرت المرحلة الأولى من البرنامج، التي عرفت باسم (MEDA I)، في المدة من (١٩٩٥- ١٩٩٩). أما المرحلة الثانية فعرفت باسم (MEDA II) في المدة من (٢٠٠٠- ٢٠٠٦). وانطلاقاً من(٢٠٠٧) حلت آلية الجوار والشراكة الأوروبية محل برنامج (MEDA)، ومن ثم أصبح جميع شركاء برنامج (MEDA) يشكلون جزءًا من سياسة الجوار الأوروبية الجديدة.[١٠٠] التي خصص لها (١٦) ملياراً للمدة (٢٠٠٧ -٢٠١٣).[١٠١]

يركز برنامج ميدا على أولويات ثلاث ترتبط بصورة وثيقة بعملية الشراكة في دعم الإصلاح الاقتصادي في دول الشراكة وهذه الأولويات هي :[١٠٢]

- دعم التحول الاقتصادي: والهدف هو الإعداد لتطبيق مبادئ التجارة الحرة عن طريق زيادة التنافس مما يفرض تحقيق نمو اقتصادي دائم خاصة لدى التركيز على تنمية القطاع الخاص.
- تعزيز ودعم الميزان الاجتماعي الاقتصادي: والهدف هو تخفيف الكلفة قريبة المدى في التحول الاقتصادي من خلال إجراءات مناسبة في مجال السياسة الاجتماعية.
- تعزيز العمليات الإقليمية وعمليات عبر الحدود: والهدف هو إكمال النشاطات الثنائية بين الدول من خلال إجراءات تستهدف زيادة التبادل على المستوى الإقليمي.

المحور الثالث: الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تشجيع التفاهم بين الثقافات

أقر المشاركون بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين هذه الثقافات والتبادل على المستوى الانساني والعلمي والتكنولوجي تشكل عاملاً رئيساً في التقارب بين الشعوب. وفي هذا السياق وافق المشاركون على انشاء شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والانسانية، وفي سبيل هذا:

(يؤكدون من جديد بأن الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان هما شرطان ضروريان لتقارب الشعوب... يشددون على الطبيعة الجوهرية لتنمية الموارد البشرية سواء بما يخص التعليم وتأهيل الشباب بوجه خاص أو في مجال الثقافة... يشددون على أهمية قطاع الصحة في التنمية المستديمة ويعبرون عن إرادتهم في تشجيع المشاركة الفعالة للمجتمع في تحسين الأحوال الصحية والمعيشية... يعترفون بأهمية التنمية الاجتماعية الذي يجب أن يواكب التنمية الاقتصادية... يعترفون بالدور الرئيس الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في تنمية الشراكة... يعترفون بأهمية تشجيع الاتصالات والتبادلات بين الشباب في إطار برامج تعاون غير مركزية... يعترفون بأن التطور السكاني الحالي يشكل تحدياً ذا أولوية يجب مواجهته بواسطة السياسات السكانية المناسبة...

---

[١٠٠] **موقع (بعثة المفوضية الاوروبية في الاردن)،**
http://www.deljor.cec.eu.int/ar/eu_and_jordan/cooperation.htm

[١٠١] **نبيل شبيب: الاتحاد الأوروبي المتوسطي على كف ساركوزي، مأخوذ من موقع "إسلام أون لاين"،**
http://www.islamonline.net/arabic/politics/index.shtml

[١٠٢] **موقع (بعثة المفوضية الاوروبية في الاردن)، مرجع سابق.**

دراسات دولية ـــــــ

- خطة عمل خمسية تتضمن التزامات حقيقية خلال منتصف المرحلة تجاه الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- مدونة قواعد سلوك تتعلق بمكافحة الإرهاب، تتضمن التزامات عملية للعمل بشكل جماعي ضد الإرهاب.
- تسهيلات للحكم: "صندوق تحفيزي" كبير من الاتحاد الأوروبي لمكافأة الشركاء في دول البحر المتوسط الذين يحققون تقدما فيما يتعلق بالحكم الصالح.
- التزام برفع معايير الأداء في الانتخابات، وبدعم من الاتحاد الأوروبي على شكل تقديم مساعدات فنية وتوفير المراقبين.
- الاتفاق على تحرير التجارة في مجال الزراعة والخدمات: أول موجة من المفاوضات الإقليمية بدأت في نهاية عام ٢٠٠٥، مع هدف إتمام هذه المفاوضات قبل شهر ديسمبر (كانون أول) ٢٠٠٦. هذه خطوة كبيرة تجاه التوصل لهدف متفق عليه لتأسيس منطقة التجارة الحرة اليورومتوسطية بحلول عام ٢٠١٠.
- الأهداف المتعلقة بالتعليم تتضمن التزاما بضمان أن يحصل الأطفال (من الأولاد والبنات) على تعليم جيد، وخفض معدلات الأمية الحالية في المنطقة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٢: ٤: من شراكة برشلونة إلى الإتحاد المتوسطي

سجل برشلونة يظهر مؤشرات تمزج بين النجاح والنجاح النسبي. اذ تبدو هناك هوة بين النجاحات المحققة على مستوى البرامج الجزئية، من جهة، ونجاح أقل في تجسيد الأهداف الكلية. على العموم، التطلعات الطموحة المنبثقة عن الحماس الجماعي في برشلونة لم تتجسد بعد. لكن يجب الانتباه إلى أن السياق الجيوبوليتيكي الجديد الذي تواجهه الشراكة اليوم يتطلب حقن مسار الشراكة بطاقة متجددة ومبدعة.[١٠٨]

من هنا اقر القادة الاوروبيون في قمتهم في بروكسل الخميس(٢٠٠٨/٣/١٣) مشروع "الاتحاد من اجل المتوسط" الذي قدمته فرنسا ويهدف الى تعزيز التعاون بين الاتحاد الاوروبي خصوصا مع دول المغرب العربي.[١٠٩]

جديد المبادرة الفرنسية، أنها طرحت صيغة للعلاقات الأوروبية المتوسطية أعلى من سقف مسار برشلونة، لا بل هي ترقى إلى مستوى العلاقات بين أعضاء الإتحاد الأوروبي، ما دام الأمر يتعلق باتحاد وليس بشراكة. ويوجد في أساس مشروع ساركوزي، تقرير وضعته نخبة من المخططين، مؤلفة من أكاديميين ورجال سياسة ودبلوماسيين بطلب من ساركوزي نفسه لما كان مرشحا للرئاسة، وأطلق عليه اصطلاحاً عنوان "تقرير ابن سينا"، تيمنا باسم الطبيب والفيلسوف المسلم المعروف. وتوجد العلاقات الفرنسية – المتوسطية في قلب هذه الرؤية، لأن ساركوزي

---

http://www.fco.gov.uk/servlet/Front?pagename=OpenMarket/Xcelerate/ShowPage&c=Page&cid=1089129256592

(١٠٨) آنا بالاثيو فاليلير سوندي: مسار برشلونة: الشراكة بين ضفتي المتوسط' ترجمة: عادل زقاغ، "مجلة "جورج تاون للشؤون الدولية"، العدد الخاص بـ(شتاء/ربيع/٢٠٠٤)، مأخوذ من موقع "عادل زقاغ" على شبكة الانترنت'

http://www.geocitiescom/adelzeggagh/html

(١٠٩) ياسين لوفوريستييه: أوروبا تقر 'الاتحاد من اجل المتوسط' بعد تسوية فرنسية، مأخوذ من موقع "المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب"، (٢٠٠٨/٣/١٨)،

http://www.icaws.org/site//modules.php?name=News&new_topic=11

يعكف مع فريقه الجديد على تحسين مركز فرنسا الإقليمي والدولي على السواء، في إطار قوس يمتد من ضفاف البوسفور في تركيا إلى ضفاف الأطلسي في موريتانيا.[١١٠]

تشجيع التنمية الاقتصادية في منطقة البحر المتوسط، رسم معالم فضاء الأمن المتوسطي، الدفع بالتنمية الاجتماعية، حماية البيئة، التنمية المستديمة (إيكوميد)، حوار الثقافات (ميديااميد)، تلك هي الركائز الأساسية الست التي يقوم عليها المشروع الفرنسي (مشروع الاتحاد المتوسطي)، وهي الفكرة التي يروج لها الرئيس "نيكولا ساركوزي"، والتي تتخذ من التجربة الأوروبية أنموذجًا للاتحاد، لكنها بطبيعة الحال أقل سقفًا، إذ يركز المشروع على قضايا الأمن والتنمية، وفي الوقت نفسه يُعَدّ المشروع أكثر تقدمًا من ميثاق برشلونة الذي لم يثمر شيئًا ملموسًا حتى الآن.[١١١]

ومن الواضح أنّ بعض الحواجز التي سبق أن وقفت في طريق نجاح إتفاق برشلونة، ستكون في طليعة العناوين الكبرى التي ستستأثر بقائمة التحدّيات التي على مشروع الإتحاد المتوسّطي أن ينجح في تجاوزها، ونعني الخلافات الجانبية بين بعض الدول التي وقفت نفسها في طريق نجاح إتفاق برشلونة. وغير الخلافات الجزائرية–المغربية والتركية-الأوروبية، يوجد الكثير في المشهد المتوسّطي، وهو ما يجعل التحدّي يبدأ كبيرا أمام مشروع الإتحاد المتوسّط، مثلما كشفت عن ذلك أوّل خطوة تشاورية يقطعها السيد ساركوزي في طريق التشاور مع حكومات المنطقة.[١١٢]

إن مشروع ساركوزي بهذه الطريقة لا يخرج عن كونه أداة لإدارة الأزمات الأوروبية على الطريقة الفرنسية، دون أية اعتبارات لمصالح الدول المرشحة لعضويته من خارج أوروبا، وبالذات تركيا والدول العربية، الأمر الذي يفرض على هذه الدول الوعي والحذر في تعاملها مع مثل هذا المشروع وغيره من المشروعات، وهي الأمور التي قد تقوض إمكانية تحقيقه على أرض الواقع.[١١٣]

المبحث الثالث: الانتقادات الموجهة لمشروع برشلونة

واجهت الشراكة الأورومتوسطية، طوال السنوات التي أعقبت الإعلان عن مشروع برشلونة، العديد من الانتقادات. والتي تتوزع على محاور مختلفة، يمكن تصنيفها ثلاثياً كالآتي:

٣: ١: الانتقادات الموجهة إلى فكرة المشروع

أ. تركز بعض الانتقادات على الفكرة الأساسية التي أقيم المشروع عليها وهي فكرة الشراكة، إذ يصعب الحديث عن طرفين متكافئين في تلك العلاقة التي تحدد اتفاقيات المشاركة إطارها. فنحن إزاء تجمع أوروبي يطمع في ممارسة دور عالمي على الساحة الدولية، في مواجهة دول صغيرة متفرقة ومنكفئة على نفسها في معظم الأحوال وتواجه مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية يحاول التجمع الأوروبي أن يساهم في حلها وفق صيغة تناسب دوره وطموحاته.[١١٤]

---

[١١٠] رشيد خشانة: مشروع الإتحاد المتوسطي يرمي لإحياء الدور الفرنسي، مأخوذ من موقع "إسلام أون لاين" بتاريخ ١١/حزيران/٢٠٠٧،

http://www.swissinfo.org/ara/swissinfo.html?siteSect=43&sid=7906010

[١١١] أحمد حسين الشيمي: مشروع ساركوزي المتوسطي.. لمصلحة من؟، مأخوذ من موقع "إسلام أون لاين"،
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite

[١١٢] سليم بوخذير: ساركوزي في أوّل الطريق إلى حلم توحيد المتوسّط ، مأخوذ من موقع "القنطرة حوار مع العالم الاسلامي"، بتاريخ (٢٠٠٧/٧/١٨)

http://www.qantara.de/webcom/show_softlink.php/_c-316/_lkm-237/i.html

[١١٣] أحمد حسين الشيمي: مشروع ساركوزي المتوسطي، مرجع سابق.

[١١٤] د. حسن نافعة: اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية: بين الفرص والمحاذير، مأخوذ من موقع مجلة "أفكار أون لاين" على شبكة الانترنت

دراسات دولية ـــــــ

وأكثر من ذلك من المتوقع أن يؤدى توسع الاتحاد الأوروبي إلى توجيه اهتمامه بعيدا عن جنوب وشرق البحر المتوسط حيث يزداد انشغاله بمشاكله الداخلية مع الدول المنضمة بما يؤثر بالسلب فى المدى المتوسط والطويل على مستوى واهتمام الاتحاد بالدول جنوب وشرق البحر المتوسط، وهو ما يفرض على تلك الدول العمل على تقوية موقفها التفاوضي تجاه الاتحاد الأوروبي وتنسيق سياساتها الخارجية وتنويع خياراتها الاقتصادية والتجارية من خلال الارتباط مع تكتلات اقتصادية إقليمية أخرى للحفاظ على التوازن فى علاقاتها الاقتصادية الدولية.[١١٩]

من هنا فالقدرة على استغلال الفرص وتعظيم المكاسب التي تتيحها اتفاقيات المشاركة أو تجنب المحاذير والخسائر المحتملة أو تقليصها، يتوقف أولا وأخيرا على قدرة وكفاية النظم السياسية المحلية. المشكلة الحقيقية لا تكمن إذن في نصوص الاتفاقيات نفسها ولكنها تكمن في قدرة الدول العربية على الإدارة الرشيدة لعلاقاتها مع الخارج.[١٢٠]

ب. من جهة أخرى وعلى الرغم من أن أحد المنطلقات الأساسية للمشروع المتوسطي هو التأكيد على حق كل دولة ضمن إطار حكم القانون والديمقراطية في اختيار نظامها الاقتصادي والسياسي، إلاّ أن هذا الحق قد تراجع حين أصر الإتحاد الأوروبي على أن أحد مضامين الشراكة الاقتصادية والمالية هي المزيد من الحرية الاقتصادية، والمزيد من دعم القطاع الخاص، وهذا في واقع الأمر يعد تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول ذات العلاقة.[١٢١] هذا في الوقت الذي لا يلجأ الاتحاد الأوروبي لاستخدام البنود الخاصة بالشروط الموضوعة في اتفاقيات الشراكة ولا يمارس ضغطا سياسيا يذكر على أنظمة "دول الشراكة" إزاء مسائل حقوق الإنسان كما أنه يهمل مطلبه الخاص بتكريس الديموقراطية في تلك الدول لصالح التعاون الاقتصادي و"الاستقرار" السياسي.[١٢٢]

٣: ٣: الانتقادات الموجهة إلى نتائج المشروع

لقد أجمع المشاركون في قمة برشلونة (٢٠٠٥) من دول شمال وجنوب حوض المتوسط بأن مسار برشلونة كان فكرة جيدة، وبأن الطموحات التي بنيت عليها كانت كبيرة وواعدة، ولكنهم أجمعوا كذلك على أن النتائج التي حققت ضئيلة جدا ومخيبة للآمال.[١٢٣] ويمكن ربط ضآلة النتائج بالأسباب الآتية:

أ. عمومية الأفكار التي تطرح والتركيز في الاتفاقيات التي يجري تنفيذها على أرض الواقع بالجوانب الأكثر سهولة والتي لا تشكل موضوع خلاف.[١٢٤] فمثلاً يلاحظ طوال (١٣) عاما مضت على إعلان برشلونة، لا يوجد في "برنامج" الأوروبيين وليس في "برامج" الأطراف العربية المشاركة، مشروع واحد يعزّز مثلا إنشاء بنية تحتية عربية مشتركة من طرق مواصلات، وموانيء بحرية ومطارات، وشبكة اتصالات، تزيد ارتباط الدول العربية بعضها ببعض. كما لا توجد في مشاريع تحقق اكتفاء ذاتي على أساس التكامل العربي لاستغلال المساحات الزراعية في السودان مثلا لصالح المنطقة العربية، أو استغلال الخبرات العلمية والتقنية في مصر وسوريا وسواهما لتطوير التصنيع العربي المحلي بما يراعي الاحتياجات العربية ويخفف من وطأة النفقات للاستيراد.[١٢٥]

---

(١١٩) ناصر حامد: عمليات الاندماج الاقتصادي، مرجع سابق.
(١٢٠) د. حسن نافعة: اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية: بين الفرص والمحاذير، مرجع سابق.
(١٢١) د. سمير صارم: أوروبا والعرب، مرجع سابق، ص ٢٢٠-٢٢٣.
(١٢٢) إزابيل شيفر: الذكرى العاشرة لعملية برشلونة ، مرجع سابق.
(١٢٣) سالم حسين: قراءة في مسار الشراكة الأورومتوسطية، مرجع سابق.
(١٢٤) د. سمير صارم: أوروبا والعرب، مرجع سابق ، ص ٢٢٠-٢٢٣.
(١٢٥) نبيل شبيب: الاتحاد الأوروبي المتوسطي على كف ساركوزي، مرجع سابق.

دراسات دولية ـــــــ

٢. البناء المؤسسي للإتحاد الأوروبي يدل على أن هذا الإتحاد يستند في تشكله إلى منهج الوظيفي الجديد والإتجاه الإقليمي التكاملي بين دول الإتحاد، ويمتاز بسمات فريدة تجعل منه فاعلاً دولياً مستقلاً ومؤثراً من جهة، ومتمتعاً بنظام سياسي وقانوني مختلف عن أشكال النظم القانونية والسياسية المعروفة لدى الفاعلين الدوليين الآخرين.
٣. تضم البنية المؤسسية للإتحاد الأوروبي ثلاثة أنواع من المؤسسات: المؤسسات الرئيسة لصنع القرار، والمؤسسات والهيئات الرقابية، والأجهزة والفروع الأخرى الإستشارية ذات الطابع الفني. زيادة على ما سبق وجود العديد من الوكالات المتخصصة، وتجمعات رجال الأعمال والصناعيين الأوروبيين التي تدعم مسيرة الاندماج الاقتصادي حيث أنها تسير وبالتوازى مع الاندماج الحادث على مستوى المؤسسات الرسمية.
٤. بعد انتهاء الحرب الباردة واجهت أوروبا خيارات مختلفة ولكنها اختارت توفير قدرات ذاتية وفاعلة للإتحاد الأوروبي في ميدان السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في إطار الإرتباط بأبنية (الناتو *NATO*) بعد تعديلها. وذلك طبقاً لاتفاقية "ماستريخت" التي حددت أهداف السياسة الخارجية والامنية المشتركة للإتحاد الأوروبي.
٥. تضم السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي أشكالاً عدة أهمها ثلاثة: الاستراتيجيات المشتركة، والعمليات المشتركة والمواقف المشتركة. والسياسة الخارجية الأوروبية ليست مسألة تجارة وأمن وعلاقات دبلوماسية، فحسب، بل إن هناك قضايا أخرى تؤثر في مناحي الحياة اليومية لمواطني أوروبا، وتساعد على تكييف نظرة الإتحاد إلى العالم الواسع. وتتراوح هذه القضايا بين ضرورة محاربة إنتشار الإيدز والمجاعة والسيطرة على موجات الهجرة، وبين الحملات الهادفة لمكافحة المخدرات والإرهاب.
٦. أصبحت أوروبا مثل علامة تجارية تفرض نفسها تدريجياً، فمواقفها من قضايا كالاستدامة البيئية، والقانون الدولي، والتنمية الاقتصادية، والرفاه الاجتماعي، أكثر استساغة لدى أطراف الدولية. حيث قامت المنظمات الإقليمية (آسيان، ميركوسور، والاتحاد الأفريقي) بإعادة تشكيل مؤسساتها على الطريقة الأوروبية. وهذه تمنح أوروبا قوة ناعمة (*Soft Power*) إضافية إلى قوتها الاقتصادية.
٧. يتألف مشروع الشراكة الأورومتوسطية المعروف بـ"مشروع برشلونة" من ثمان وثلاثين دولة. وتمثل هذه الشراكة خياراً استراتيجياً أساسياً لجميع أطرافها، وليس مجرد تجمع ظرفي لتعظيم المنافع أو درء الأضرار، وهناك مجموعة عوامل دفعت إلى هذا المشروع، منها التوجه العالمي نحو مزيد من الاندماج الاقتصادي، زيادة على بناء منطقة آمنة ومستقرة لشعوب ضفتي المتوسط، كما أنّ التجمع المتوسطي يُصَنّف ضمن إرهاصات بناء النظام العالمي الجديد.
٨. تركز الشراكة الأورومتوسطية على ثلاثة محاور، هي: شراكة سياسية وأمنية وإنشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار، وشراكة اقتصادية ومالية لبناء منطقة ازدهار متقاسمة، وشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية لتشجيع التفاهم بين الثقافات.
٩. واجهت تلك الشراكة انتقادات كثيرة، منها انتقادات وجهت إلى أصل فكرة المشروع، وانتقادات وجهت إلى مواقف الأطراف المشاركة وانتقادات وجهت إلى نتائج المشروع. وهذه الانتقادات فتحت الأبواب أمام طرح مشروع جديد من قبل الرئيس الفرنسي (نيكولا ساركوزي) يحمل عنوان "الإتحاد المتوسطي".